A

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

A/C.2/48/L.89
13 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
اللجنة الثانية
البند ٩٣ من جدول الأعمال

التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية

مشروع قرار مقدم من نائب رئيس اللجنة، السيد ليياندرو أريانو (المكسيك)، على أساس مشاورات غير رسمية أجريت بشأن مشروع القرار A/C.2/48/L.61

التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية

إن الجمعية العامة،

إذ تعيد تأكيد قرارتها ١٩٥/٤٣ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨، و ٢١٢/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٢١٣/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ و ١٤١/٤٦ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ و ١٩٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ المتصلة بالتعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية،

وإذ تعيد أيضا تأكيد قراريها دإ - ٣/١٨ المؤرخ ١ أيار/مايو ١٩٩٠ و ١٩٩/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ فضلا عن جميع الاعلانات والالتزامات وخطط وبرامج العمل التي تحتوي أحكاما تتصل بالقضاء على الفقر في إطار أنشطة منظومة الأمم المتحدة؛

وإذ تعيد كذلك تأكيد أعلان ريو بشأن البيئة والتنمية[١]، وبخاصة المبدأ ٥ من جدول أعمال القرن ٢١[٢] وخاصة الفصل ٣ المعنون "مكافحة الفقر" وكذلك بيان المبادئ الرسمي غير الملزم قانونا من أجل

---

(١) مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢، المجلد الأول، القرارات التي اعتمدها المؤتمر (منشور الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8، والتصويب)، القرار الأول، المرفق الأول.

(٢) المرجع نفسه، المرفق الثاني.

توافق عالمي في الرأي بشأن ادارة جميع أنواع الغابات وحفظها وتنميتها المستدامة[٣] ولا سيما المبدأ ٧ (أ) وسائر المقررات والتوصيات التي اعتمدها مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية فيما يتصل بالقضاء على الفقر،

وإذ تلاحظ أن القضاء على الفقر وبخاصة في البلدان النامية هو أحد أهداف التنمية ذات الأولوية للتسعينات،

وإذ تدرك أن الفقر مشكلة معقدة ومتعددة الأبعاد وذات جذور في المجالين الوطني والدولي على حد سواء وأن القضاء عليه يمثل عاملا هاما لضمان التنمية المستدامة،

وإذ تدرك الدور الرئيسي الذي تؤديه المرأة في القضاء على الفقر وضرورة معالجة احتياجات المرأة في برامج القضاء على الفقر.

وإذ ترى أن الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والدولي بحاجة الى تعزيز بما يكفل القضاء على الفقر، وبصفة خاصة في أقل البلدان نموا في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى وفي بلدان أخرى تتركز فيها أعداد كبيرة من الفقراء.

وإذ تعيد تأكيد ضرورة أن تحسن أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها تنسيق أنشطتها في ميدان القضاء على الفقر وأن تحقق اتساقها، مع مراعاة الفقرات ذات الصلة من قرار الجمعية العامة ١٩٩/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، وبخاصة الفقرات التي تتناول آليات وأدوات التنسيق على الصعيد الميداني،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام عن التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية[٤]،

١ - تؤكد أهمية وضع سياسات محلية، بما في ذلك سياسات فعالة تتعلق بالميزانية، لتعبئة وتخصيص موارد محلية من أجل القضاء على الفقر من خلال أمور منها برامج لخلق فرص العمل وادرار الدخل، وتنفيذ برامج الأمن الغذائي والصحة والتعليم والاسكان والسكان وتعزيز برامج تنفيذ بناء القدرات الوطنية؛

---

(٣) المرجع نفسه، المرفق الثالث.

(٤) A/48/545.

٢ - تعيد تأكيد أن من شأن وجود بيئة اقتصادية دولية داعمة تأخذ في اعتبارها تدفقات الموارد وبرامج التكيف الهيكلي، التي يدمج فيها البعدان الاجتماعي والبيئي، أن تشكل عنصرا حيويا لنجاح جهود البلدان النامية، وبصفة خاصة، في معالجة مسألة القضاء على الفقر؛

٣ - تدعو جميع البلدان الى الاضطلاع باستراتيجيات وبرامج وطنية تراعي، في جملة أمور، الفوارق بين الجنسين، مع أخذ الخصائص الثقافية والدينية والاجتماعية في الاعتبار، من أجل القضاء على الفقر، بحيث تشمل المزيد من المشاركة الفعالة للمجتمعات المستهدفة فضلا عن أشد الفئات ضعفا في المبادرة بمشاريع محددة وتنفيذها ومتابعتها وتقييمها؛

٤ - تكرر تأكيد طلبها الى المجتمع الدولي أن يتخذ تدابير محددة وفعالة تهدف الى زيادة التدفقات المالية الى البلدان النامية، وتحث البلدان المتقدمة النمو التي أعادت تأكيد التزامها ببلوغ هدف الأمم المتحدة المتفق عليه البالغ ٠,٧ في المائة من ناتجها القومي الاجمالي للمساعدة الانمائية الرسمية. وذلك بقدر قصورها عن تحقيق ذلك الهدف الى الآن، على قبول زيادة برامج معونتها لتحقيق ذلك الهدف في أسرع وقت ممكن، وقد وافقت بعض البلدان المتقدمة النمو على تحقيق ذلك الهدف بحلول عام ٢٠٠٠؛ ووافقت بلدان أخرى متقدمة النمو، انسجاما مع دعمها لجهود الاصلاح في البلدان النامية، على بذل أقصى الجهود لزيادة مستوى مساعدتها الانمائية الرسمية؛

٥ - تدعو المجتمع الدولي وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها الى مواصلة دعم البرامج الانمائية في البلدان النامية، بما في ذلك بصفة خاصة، تنفيذ مقررات وتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المتعلقة بالقضاء على الفقر، وخاصة الفصل ٣ من جدول أعمال القرن ٢١[٢] المعنون "مكافحة الفقر"؛

٦ - تطلب الى الأمين العام أن يحث أجهزة منظومة الأمم المتحدة ومؤسساتها وهيئاتها على أن تعمل، في إطار المساعدة التي تقدمها الى البلدان النامية، على تدعيم قدراتها المؤسسية لتنفيذ برامجها للقضاء على الفقر واعتماد نهج منسق ومتكامل في هذا الشأن، يشمل، في جملة أمور، دور واحتياجات المرأة، ويولى فيه الاهتمام الى الخدمات الاجتماعية وادرار الدخل وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية؛

٧ - تدعو الهيئات التحضيرية وجميع الاجتماعات والمؤتمرات الرئيسية المقبلة ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما المؤتمر الدولي المعني بالسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموائل-٢)، الى اتخاذ تدابير وقرارات محددة لمواجهة تحدي القضاء على الفقر في موعد أقصاه أوائل القرن الحادي والعشرين؛

٨ - تطلب الى الأمين العام أن يقدم الى الجمعية العامة، في دورتها التاسعة والأربعين، تقريرا مستكملا يركز على جملة أمور من بينها قيام وكالات ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة بإعداد مدخلات ملائمة للبرامج القطرية، تستند الى تبادل المعلومات وتحليل عمليات البرامج الفعلية وتحديد معوقات القدرات التنفيذية والتنسيقية وأوجه الضعف التي تشوبها بسبب الافتقار الى الموارد، فضلا عن التركيز على العناصر اللازمة لوضع استراتيجيات متعددة القطاعات؛

٩ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين البند المعنون "التعاون الدولي من أجل القضاء على الفقر في البلدان النامية".

- - - - -